



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/711
S/21930
6 November 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

NOV 1990

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة الخامسة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

البند ١٥٣ من جدول الأعمال

العدوان العراقي واحتلاله المستمر

للكويت في انتهاك فاضح لميثاق

الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للسودان لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً بمذكرتنا المؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (S/21695) وبناءً على
تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أرفق طي هذا مذكرة عن الآثار الاقتصادية والمالية
الضارة بالسودان والناجمة عن أزمة الخليج .

ولما كان تنفيذ السودان التام لأحكام قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) قد نشأت
عنه مشاكل اقتصادية خامة ، أتشرف ، وفقاً للمادة ٥٠ من الميثاق ، أن أطلب إجراء
مشاورات عاجلة مع لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بغية التغلب
على هذه المشاكل .

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما
وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٥٣ من جدول الأعمال ، ومن
وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) جوزيف لاغو
الممثل الدائم

مرفق

مذكرة عن الآثار الاقتصادية والمالية
الضارة بالسودان والناجمة عن أزمة الخليج

واجهت السودان حالة اقتصادية متدهورة خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة لتكرار الجفاف والنقص في سقوط الأمطار وتدفق اللاجئين والمشردين فضلا عن النزاع المسلح في الجزء الجنوبي من البلد .

وبالرغم من جميع الجهود التي تبذلها الحكومة للتخفيف من حدة الحالة باعتماد اصلاحات اقتصادية صارمة ، فقد تفاقمّت الحالة الاقتصادية مؤخرًا بسبب أزمة الخليج التي أحدثت آثارا اقتصادية ومالية مباشرة وغير مباشرة ضارة بالاقتصاد السوداني .

وفيما يلي مخطط موجز للآثار المباشرة وغير المباشرة :

بملايين دولارات
الولايات المتحدة

(الف) الآثار المباشرة :

١ - تسبب أزمة الخليج مشاكل حادة للاقتصاد السوداني . وبدأ بالفعل الإحساس بآمس هذه المشاكل ألا وهي الزيادة الحادة في أسعار النفط . وبالأسعار الحالية للنفط التي تبلغ ٤٠ دولارا للبرميل ، سيضطر البلد إلى دفع مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ مليون دولار

٢٠٠

٢ - أما عن القمح الذي كان يمكن شراؤه بسعر موات جدا (١٣٠ دولارا للطن) من المملكة العربية السعودية ، سيخسر البلد ٦٠ مليوناً من الدولارات ، أي إمدادات ٩ أشهر وقدرها ٤٥٠ طناً

٦٠

بملايين دولارات

الولايات المتحدة(الف) الآثر المباشر (تابع):

٣ - وثمة نتيجة مباشرة أخرى للآزمة وهي تجميد البروتوكول التجاري المبرم مع العراق وتوقع تأخير تنفيذ البروتوكول التجاري المبرم مع الأردن ؛ وحجم البروتوكولين هو ١٠٠ مليون دولار

١٠٠

٤ - ويتوقع أيضا أن تنكمش حواصل التصدير انكمشا كبيرا نظرا لأن دول الخليج قد أصبحت مؤخرا سوقا هامة لبعض سلع تصديرنا التقليدية . ويتوقع الآن أن يكون الانخفاض في الإيرادات من هذه الصادرات على النحو التالي :

٧٠	(أ) الماشية
٢٠	(ب) الخضروات والفواكه
١٥	(ج) السمسم
٧٠	(د) السرغوم

١٧٥

٥ - والمجال الثاني حيث يتوقع أن يعاني الاقتصاد هو التحويلات من العمال السودانيين في الخليج الذين كانوا في العادة مصدرا رئيسيا لتمويل الواردات . ويتوقع أن تنخفض الإيرادات من هذا المصدر بحوالي ٣٠ في المائة نتيجة لجو عدم التيقن الذي خلقتة الآزمة . وعلاوة على ذلك ، فقد الذين عادوا إلى الوطن وظائفهم وممتلكاتهم ويحتمل أيضا مدخراتهم ؛ وقد بدأوا فعلا في ممارسة ضغط اضافي على مواردنا وخدماتنا الهزيلة . وتبلغ الخسارة من التحويلات بالإضافة إلى النفقات على العائدين ٣٠٠ مليون دولار

٣٠٠

بملايين دولارات
الولايات المتحدة

(الف) الاثر المباشر (تابع):

٦ - والمعمونة المقدمة للمشاريع من الصندوق الكويتي ومن الصندوق العربي قد توقفت لأسباب عملية . وتقدر المسحوبات من هاتين المؤسستين بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أثناء السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ . وكانت هذه المبالغ تخصص لتمويل المشاريع الحيوية التي كانت توجد حاجة ماسة إليها والتي كانت أهدافها الأساسية هي زيادة انتاج السلع الأساسية والقضاء على أوجه الاختناق الخطيرة في الهياكل الأساسية

٢٠٠

٧ - وتقدر الزيادة العامة في أجور الشحن والتأمين بمبلغ ٢٠ مليوناً من الدولارات

٢٠

٨ - وتقدر الزيادات المتوقعة في صادرات البلدان الصناعية بسبب ارتفاع أسعار النفط بمبلغ ١٣٠ مليوناً من الدولارات

١٣٠

ويقدر مجموع الاثار المالية المعاكسة المباشرة لازمة الخليج على الحساب الخارجي للسودان بمبلغ

١ ١٨٥

(باء) الاثر غير المباشر :

لازمة الخليج اثر غير مباشر أيضا على الميزانية العامة للبلد وعلى أداء اقتصاده ككل . ويتوقع أن تمل الاعانات المقدمة للبنزين والقمح والادوية إلى ٤ بلايين جنيه سوداني (حوالي بليون من دولارات الولايات المتحدة) . وسيترتب على هذا زيادة الاقتراض من النظام المصرفي ومن ثم سيسبب زيادة في العرض من النقود . وستؤدي هذه التدابير إلى ارتفاع معدل التضخم بجميع عواقبه المعاكسة بالنسبة للحوافز المقدمة إلى المنتجين وأداء الاقتصاد على الصعيد الكلي .

- - - - -